الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة –

كلية الشريعة والاقتصاد

قسم الشريعة والقانون

وبالاشتراك

مخبر البحث في الدراسات القانونية والفقهية المقارنة

ينظمان

الندوة الوطنية الـــموسومة بـــ:

مستجدات قانون الإجراءات الجزائية

رقم 25-14 المؤرخ في 03 أوت 2025

يوم الأربعاء: 05 جمادى الثانية 1447هـــ/ الموافق لـــ: 26 نوفمبر 2025م

- الرئيس الشرفي للندوة: أ.د/ السعيد دراجي مدير الجامعة
- رئيس الندوة: أ.د/ أمير شريبط عميد الكلية
- المنسق العام للندوة: أ.د/ سعاد قصعة مديرة المخبر
- مدير الندوة: د/عبد السلام بغانة
- رئيسة اللجنة العلمية للندوة: د/خديجة بركاني
- رئيس اللجنة التنظيمية للندوة: د/هاني بوجعدار

❖أعضاء اللجنة العلمية للندوة:

من داخل الـــجامعـــة:

- أد/ليلى بعـــتاش
- أد/زهرة بن عبد الـــقادر
- أد/ســـعاد قصعة
- أد/لـــيندة بومـــحراث
- د/جـــنة عبد الله
- د/ هشام عليواش
- د/هاني بوجـــعدار
- د/ فؤاد بولـــحبال
- د/بثينة بوجبـــير
- د/نسرين بـــداوي
- د/ حـــنان عميور
- أ/السبتي بن ستيرة

من خارج الـــجامعـــة:

- أد/سعاد خوجـــة جامعة الإخوة منتوري – قسنطينة
- د/سلاف بولغليمات جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل
- د/آسيا ذنايب جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل

❖ أعضاء اللجنة التنظيمية للندوة:

- د/ حـــمزة بونـــعاس
- د/كنـــزة مـــخناش
- د/ نسرين بـــداوي
- ط.د/ فاطمة الزهراء قاســـمي
- ط.د كاميـــليا بـــراش
- ط.د/ بلـــقيس قـــرازة

الديباجة

يعد قانون الإجراءات الجزائية من أهم القوانين التي تعمل على تحقيق مصلحة المجتمع في ملاحقة الجريمة ومعاقبة مرتكبيها والحفاظ على استقرار المجتمع وأمنه هذا من جهة ومن جهة أخرى يسعى ذات القانون إلى تحقيق مصلحة الفرد بحماية الحقوق الأساسية للإنسان والحريات الفردية، فهو يعمل على تحقيق التوازن العادل بين مصلحة المجتمع ومصلحة الفرد.

وقد عرف قانون الإجراءات الجزائية الصادر بتاريخ 08 جوان 1966 بموجب الأمر رقم:155/66 ستة وعشرين تعديلا (26) منذ إقراره مما جعل من الصعوبة الإلـــمام بأحكامه وتتبع قواعده الـــمتناثرة في العديد من النصوص الـــمختلفة.

وبعد إقرار دستور 2020 وما تضمنه من مبادئ داعمة لضمانات المحاكمة العادلة، تتعلق بحماية الحريات والحقوق الأساسية، أصبح لزامًا على الـــمشرع الجزائري إعادة هيكلة الإطار القانوني بإلغاء هذا القانون وإقرار قانون جديد يتماشى والتطورات الحاصلة في ميدان تعزيز الحريات وحماية حقوق الدفاع والضحايا ومواجهة الإجرام الخطير والمستحدث من وسائل ارتكاب الجرائم وحماية المجتمع.

وهذا ما تجسد بإقرار قانون الإجراءات الجزائية الجديد الصادر بموجب القانون 25-14 المؤرخ في 03 أوت 2025 وما تضمنه من أحكام وقواعد (890 مادة) تتلاءم مع التطورات في ميدان حقوق الانسان والمكرسة بموجب الاتفاقيات الدولية التي انخرطت فيها الجزائر وصادقت عليها.

وإذ حافظ قانون الإجراءات الجزائية الجديد على المكتسبات التي كانت مقررة بموجب القانون رقم:155/66 فإنه تضمن العديد من الإضافات الحديثة التي تتماشى مع دستور الجزائر لسنة 2020 والاتفاقيات الدولية في ميدان حقوق الانسان والتطور التكنولوجي والرقمي في ميدان الاتصالات التي عرفها المجتمع الإنساني.

وإذ تضمن القانون رقم:25-14 العديد من النصوص القانونية وصلت إلى 890 مادة فإنه حاول استيعاب مختلف الصيغ والأنماط الحديثة في ميدان التحريات الأولية التي تختص بها الشرطة القضائية تحت إشراف جهاز النيابة العامة بتوسيع الاختصاصات المخول لها بغية مواجهة الظاهرة الاجرامية بشكل فعال وسريع والحفاظ في نفس الوقت على حقوق المتهمين والضحايا المقررة في الدستور الجزائري والصكوك الدولية.

ولذلك تضمن قانون الإجراءات الجزائية في ظل تضخم القضايا أمام الجهات القضائية ذات الطابع الجزائي العديد من الحلول البديلة والأحكام وتكييفها مع الواقع المعاش ومنها إنشاء نظام المثول أمام القضاء الجزائي بناء على الاعتراف المسبق بالذنب.

كما تضمن هذا القانون إعادة النظر في نظام المثول الفوري وإصلاح الثغرات التي أبان عنها التطبيق القضائي وتدعيمه بنظام مشابه لإجراءات التلبس وجعلهما نظامين متكاملين.

وتعميم نظام الأمر الجزائي الذي أثبت نجاعته في مادة الجنح ليشمل جميع المخالفات متى كانت وقائعها بسيطة وتفادي الإجراءات المعقدة والطويلة في المحاكمة الجزائية.

كما تم مراجعة الأحكام ذات الصلة بالأقطاب الجزائية المتخصصة وخلق أقطاب وطنية مستحدثة وإعادة ضبط اختصاصاتها.

وقد تبنى هذا القانون وكرس مبدأ ملاءمة المتابعة الجزائية إذ منح للسيد وكيل الجمهورية حفظ القضية ولو بتوافر أركان الجريمة لعدم الملاءمة حفاظا على المصالح العليا للعلاقات والروابط الأسرية أو المصلحة العامة أو النظام العام. كما تضمن القانون العديد من الأحكام التي من شأنها تحسين العدالة الجزائية وتبسيط إجراءاتها والعمل على تسريعها من خلال ادخال الرقمنة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال فيها.

ويمكن القول أن قانون الإجراءات الجزائية الجديد عمل على تكريس وتعزيز الحقوق والحريات من خلال إقرار العديد من القواعد الجديدة التي تكرس هذا الهدف من جهة كما تبنى العديد من الأحكام التي من شأنها مواجهة الإجرام الخطير حفاظا على أمن و استقرار هذا المجتمع.

فهل وفق قانون الإجراءات الجزائية الجديد الصادر بموجب القانون رقم:25-14 المؤرخ في 03 أوت 2025 بتبنيه هذه الأحكام والقواعد من التصدي لمختلف الثغرات والعيوب المسجلة في النصوص القديمة والعمل على رفع التحديات التي تواجه المجتمع من خلال الحفاظ على امنه واستقراره وتكريس وتعزيز مختلف الحقوق والحريات التي أقرها الدستور الجزائري والاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها الجزائر؟

سنحاول إثراء الموضوع من خلال هذه الندوة في ضوء قانون الإجراءات الجزائية باعتباره دستور الحريات الذي يضمن الحرية الفردية ويعمل علة تدعيم قرينة البراءة ببيان أحكامه الجديدة وتقديم الاقتراحات والتوصيات التي من شانها أن تساهم في إماطة اللثام عن كثير من القضايا الجديرة بالاهتمام في ميدان الإجراءات الجزائية. إثراء النقاش حول الموضوع من خلال المحاور الآتية:

أولا: مـــحاور الندوة

- الـــمحور الأول: الأحكام ذات الصلة بتحسين جهاز العدالة الجزائية ورقمنة إجراءاتـــها.
- الـــمحور الثاني: اختصاصات النيابة العامة في ظل القانون 25-14 وأثر التحول الرقمي على سير الدعوى العمومية.
- الـــمحور الثالث: الأحكام المقررة لتعزيز الحقوق والحريات وضمانات المتهم.
- الـــمحور الرابع: الأحكام المقررة لمواجهة الإجرام الخطير (المستحدث).
- الـــمحور الخامس: الأحكام والقواعد المقررة لإصلاح محكمة الجنايات ومراجعة الاحكام الخاصة ببعض الجهات القضائية.

ثانيا: شروط الـــمشاركة

- أن يكون موضوع المداخلة له صلة بمحاور الندوة، وأن لا يكون منشورا، أو قُدّم إلى أية جهة أخرى.
- أن يراعي الباحث قواعد البحث العلمي.
- يحرر متن المداخلة بخط (Tradition Arabic) بمقياس 16، والهوامش بمقياس 12.
- أن لا تزيد عدد صفحات المداخلة عن 20 صفحة.
- تقبل المداخلات الفردية والثنائية.

ثالثا: مـــواعيد مـــهمة

- آخر أجل لإرسال المداخلات: 15 نوفمبر 2025م.
- الرد على المداخلات المقبولة: 20 نوفمبر 2025م.

البريد الإلكتروني للاستفسار وإرسال المداخلات: nadwa.penal@gmail.com

تنشر الأبحاث في كتاب بمخبر البحث في الدراسات القانونية والفقهية المقارنة